

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وقال بن عقيل وغيره الإقالة لما افتقرت إلى الرضا وقفت على العلم .
- ومنها لو تلفت السلعة فقل لا تصح الإقالة على الروایتين وهي طريقة القاضي في موضع من خلافه والمصنف في المغني .
- وقيل إن قيل هي فسخ صحت وإلا لم تصح .
- قال القاضي في موضع من خلافه هو قياس المذهب .
- وفي التلخيص وجهان وقال أصلهما الروایتان فيما إذا تلف المبيع في مدة الخيار وأطلقهما في الفروع وقالوا وفارق الرد بالعيب لأنه يعتمد مردودا .
- ومنها صحتها بعد نداء الجمعة على المذهب .
- وعلى الثانية لا تصح قاله القاضي وابن عقيل ومن تابعهما .
- ومنها نماءه المنفصل فعلى الثانية لا يتبع وعلى المذهب قال القاضي هو للمشتري .
- قال بن رجب وينبغي تخريجه على الوجهين كالرد بالعيب والرجوع للمفلس .
- وخرج القاضي وجهها برده مع أصله حكاه المجد عنه في شرحه .
- وقال في المستوعب والرعاية النماء للبائع على المذهب مع ذكرهما أن نماء العيب للمشتري .
- ومنها لو باعه نخلا حاملا ثم تقايلا وقد أطلع فعلى المذهب يتبع الأصل سواء كانت مؤبرة أو لا .
- وعلى الثانية إن كانت مؤبرة فهي للمشتري الأول وإن لم تكن فهي للبائع الأول .
- ومنها خيار المجلس لا يثبت فيها على المذهب .
- وعلى الثانية قال في التلخيص يثبت فيها كسائر العقود قال ويحتمل عندي لا يثبت